CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/COP/11/34
15 July 2012

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة
بالتنوع البيولوجي

الاجتماع الحادي عشر
حيدر آباد، الهند، 8-19 أكتوبر/تشرين الأول 2012
البند 13-11 من جدول الأعمال المؤقت*

التدابير الحافزة (المادة 11)

تقرير مرحلي بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات والمبادرات المعنية والأمين التنفيذي: تحديث تحليل المعلومات الواردة

مذكرة من الأمين التنفيذي

أولا - مقدمة

1- دعا مؤتمر الأطراف، في الفقرة 15 من المقرر 44/10 بشأن التدابير الحافزة، الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات والمبادرات الدولية المعنية إلى تقديم تقارير إلى الأمين التنفيذي بشأن التقدم المحرز والصعوبات التي صودفت والدروس المستفادة من تنفيذ العمل المشار إليه في ذلك المقرر، والمتعلق بإزالة الحوافز الضارة أو التخفيف من حدتها وتشجيع التدابير الحافزة الإيجابية وتقدير قيم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وفي الفقرة 16 من المقرر نفسه، طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمين التنفيذي، جملة أمور، منها تجميع وتحليل المعلومات المقدمة وإعداد تقرير مرحلي لتنظر فيه الهيئة الفرعية قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف. وتعرض هذه المذكرة تقريرا مرحليا محدثا لينظر فيه مؤتمر الأطراف في اجتماعه الحادي عشر.

2- وبناء على هذه الدعوة والطلب، أرسل الأمين التنفيذي الإخطار SCBD/SEL/ML/GD/74510 (2011-014) المؤرخ 18 يناير/كانون الثاني 2011 الذي يدعو فيه الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات والمبادرات الدولية المعنية إلى أن تقدم، حسب الاقتضاء وفي موعد أقصاه 5 يناير/كانون الثاني 2012، معلومات عن الأنشطة المشار إليها في المقرر 44/10. وأُرسل إخطار تذكيري في 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

3- ووردت في وقت لاحق تقارير من إكوادور والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك معلومات أيضا من بعض دوله الأعضاء (فرنسا وفنلندا وإسبانيا)، وكذلك من الهند والمملكة المتحدة. كما ورد تقرير من الولايات المتحدة

* UNEP/CBD/COP/11/1.

لتقليل الآثار البيئية لعمليات الأمانة والمساهمة في تنفيذ مبادرة الأمين العام بأن تكون منظمة الأمم المتحدة محايدة مناخيا، طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

الأمريكية. وتتاح التقارير الكاملة على الموقع www.cbd.int (تحت برامج – الاقتصاد والتجارة وتدابير الحوافز – التقدم).

4- كما وردت معلومات عن الأنشطة ذات الصلة من المنظمات والمبادرات التالية: الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ومشروع رأس المال الطبيعي ومركز هيلمولتز للبحوث البيئية.

5- وفي ضوء العدد المحدود من التقارير الواردة، أرسل الأمين التنفيذي من جديد الدعوة المشار إليها أعلاه بموجب الإخطار SCBD/SEL/ML/GD/74510 (2012-040) المؤرخ 15 مارس/آذار 2012 لإعداد تحديث للتحليل وتقرير مرحلي لينظر فيهما مؤتمر الأطراف في اجتماعه الحادي عشر. ووردت في وقت لاحق تقارير من الاتحاد الأوروبي وبعض دوله الأعضاء (فرنسا)، فضلا عن غرينادا واليابان وتايلند والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وتتاح جميع التقارير الواردة على الموقع www.cbd.int (تحت برامج – الاقتصاد والتجارة وتدابير الحوافز – التقدم).

6- وتوفر هذه المذكرة تحليلا محدثا لجميع المعلومات الواردة. ويرد تحديث تجميع المعلومات في الوثيقة UNEP/CBD/COP/11/INF/xx.

7- وقدم التحليل السابق والاستنتاجات التي تم التوصل إليها إلى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماعها السادس عشر (UNEP/CBD/SBSTTA/16/15)، واستندت الهيئة الفرعية إلى التحليل والاستنتاجات لدى اعتماد التوصية 14/16. وفي ما تبقى من هذه المذكرة، يشار إلى الاستنتاجات التي تم التوصل إليها بشأن التحليل والتي انعكست بالفعل في توصية الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية بالفقرة ذات الصلة.

ثانيا – التحليل

ألف – تنفيذ الهدف 2 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي: آليات حساب قيم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في صنع القرار

8- دعا مؤتمر الأطراف، في الفقرة 6 من مقرره 44/10، الأطراف والحكومات الأخرى، وفقا لتشريعاتها الوطنية، إلى اتخاذ تدابير ووضع أو تعزيز آليات بغية حساب قيم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في صنع القرار في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك من خلال تنقيح وتحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي لمواصلة العمل مع مختلف قطاعات الحكومة والقطاع الخاص. ودعا مؤتمر الأطراف، في الفقرة نفسها، الأطراف والحكومات الأخرى إلى أن تنظر أيضا في إجراء، حسب الاقتضاء، دراسات على الصعيد الوطني تماثل الدراسات المشار إليها أعلاه.

9- وبذلك، فإن الأطراف والحكومات الأخرى ستسهم في تنفيذ الهدف 2 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، الذي يسعى إلى إدماج قيم التنوع البيولوجي، بحلول عام 2020 على أبعد تقدير، في استراتيجيات التنمية واستراتيجيات الحد من الفقر وعمليات التخطيط الوطنية والمحلية وإدراجها في الحسابات الوطنية، حسب الاقتضاء، ونظم الإبلاغ. وحث مؤتمر الأطراف، في الفقرة 3 (ج) من المقرر 2/10، الأطراف والحكومات

الأخرى على استعراض، وحسب الاقتضاء تحديث وتنقيح استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020.

10- وقدم الاتحاد الأوروبي، فضلا عن فرنسا وإسبانيا والمملكة المتحدة تقارير عن اعتمادها مؤخرا لاستراتيجيات وطنية للتنوع البيولوجي أو وثائق تخطيط مماثلة للسياسات، وتشير إلى الأهداف والأنشطة المخططة الواردة فيها والتي تتعلق بإدماج قيم التنوع البيولوجي:

(أ) الاستراتيجية الأوروبية للتنوع البيولوجي *التأمين على حياتنا، رأسمالنا الطبيعي: استراتيجية الاتحاد الاوروبي للتنوع البيولوجي حتى عام 2020*؛

(ب) استراتيجية التنوع البيولوجي الجديدة في فرنسا، المعتمدة في مايو/أيار 2011؛

(ج) خطة إسبانيا الاستراتيجية للتراث الطبيعي والتنوع البيولوجي 2011-2017، المعتمدة في سبتمبر/أيلول 2011؛

(د) الخطط البحرية التي يجري إعدادها في مختلف أنحاء المملكة المتحدة، واستراتيجية اسكتلندا لاستخدام الأراضي، فضلا عن خطة عمل نهج النظام الإيكولوجي لإدارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية البريطانية (Defra).

11- وتشير الاستراتيجيات أو وثائق التخطيط الأخرى إلى سياسات قطاعية رئيسية يتعين إدماج التنوع البيولوجي فيها، مثل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في حالة الاستراتيجية الأوروبية. وأشار الاتحاد الأوروبي في تقريره المحدث إلى إنشاء فريق عامل لوضع إطار مشترك لرسم الخرائط وإجراءات التقييم، وفي نهاية المطاف، تحقيق التكامل القطاعي.

12- وأشارت اليابان وتايلند، في تقريرين جديدين، على التوالي، إلى أنشطة زيادة الوعي ذات الصلة وتعزيز القدرات للأدوات الاقتصادية والمالية في منطقتين تجريبيتين.

13- وفيما يتعلق بالدراسات الوطنية ذات الصلة باقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، فإن المعلومات الواردة، بما في ذلك معلومات من مكتب دراسة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تشير إلى أن هناك اهتماما كبيرا بين الأطراف بإجراء مثل هذه الدراسات. وأفاد الاتحاد الأوروبي في تقريره المحدث بأن هناك دراسة يجري إعدادها حاليا بشأن المبادرات الأخيرة والجارية للتقييم أو تقدير القيمة. وفي بلدين من البلدان التي قدمت تقارير (إسبانيا والمملكة المتحدة)، هناك بالفعل تقييمات رئيسية للنظم الإيكولوجية، وتستكمل بدراسات تقييم اقتصادي يُضطلع بها على الصعيد دون الوطني (المملكة المتحدة) أو الوطني (إسبانيا). وفي تقرير جديد، أشارت غرينادا إلى دراستي تقييم تركزان بالتحديد على المناطق المحمية وخدمات النظم الإيكولوجية التي تقدمها هذه المناطق، وأوضحت غرينادا أن نتائجهما ستصب في تخطيط التنمية الوطنية وفي تدابير لتحسين جدوى تكاليف إدارة المناطق المحمية.

14- ومن بين الأطراف التي شرعت بالفعل في أنشطة ملموسة لإعداد دراسات وطنية بشأن اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، يبدو أن معظم عمليات إعداد هذه الدراسات لا تزال في مراحلها المبكرة، على الرغم من أنه يبدو أن بعض الأطراف حققت تقدم أكبر. ونظرا للطبيعة الدينامية لهذه التطورات، فإنه من الصعب عموما توفير معلومات شاملة ومحدثة بشأنها.

15- وفي حين تشير المملكة المتحدة إلى دراسة أجريت مؤخرا لتقييم منافع خطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، فإن معظم التقارير لا تقدم معلومات عن كيف تتعلق الدراسات الوطنية المخططة بشأن اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي باستعراض وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. ومن أجل ضمان الاستفادة من نتائج الدراسات في عملية وضع السياسات بطريقة منتظمة وترجمتها إلى إجراءات على مستوى السياسات، يبدو أنه من المهم ضمان أن تدعم الدراسات والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المنقحة للتنوع البيولوجي بعضها البعض (انظر الفقرة 3 من التوصية 14/16).

16- وختاما، يبدو أن الأطراف التي قدمت تقارير أحرزت تقدما في إدماج قيم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في الاستراتيجيات الوطنية للتنوع البيولوجي أو ما يماثلها من وثائق تخطيط للسياسات. وتشير استراتيجيات البلدان التي قدمت تقارير إلى أنشطة محددة وإلى قطاعات اقتصادية محددة يجب التركيز عليها في تعميم التنوع البيولوجي. غير أنه لم يتم توفير إلا معلومات قليلة نسبيا عن التقدم المحرز في إدماج التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في عمليات صنع القرار اليومي والتخطيط، بما في ذلك الإدماج في أدوات دعم صنع القرار ذات الصلة ونظم الإبلاغ مثل المحاسبة الوطنية. ولا يشير إلا تقرير واحد (من المملكة المتحدة) إلى تدابير ملموسة اتخذت بالفعل في هذا الصدد، مثل إعداد إرشادات حكومية رسمية بشأن تقدير قيمة البيئة الطبيعية في التقييمات الاقتصادية أو إنشاء حسابات رأس مال طبيعي. كما ستستكشف الدراسة المذكورة آنفا، التي يعدها الاتحاد الأوروبي حاليا، كيف يمكن بلورة الخطوات المختلفة في إطار متماسك لمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ الإجراءات ذات الصلة الواردة في استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي.

17- وقدم عدد من المنظمات والمبادرات الدولية تقارير عن أنشطة ذات صلة لدعم البلدان في تقدير قيمة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، ودمج هذه القيم في السياسات وعمليات التخطيط وصنع القرار. وتشتمل الأنشطة على ما يلي:

(أ) أنشطة مكتب دراسة اقتصاديات النظم الإيكولوجية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الرامية إلى تسهيل إعداد دراسات وطنية بشأن اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وتنظيم عدد من حلقات العمل الوطنية ودون الوطنية لبناء القدرات بهذا الشأن؛

(ب) الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى خمسة بلدان نامية (تشيلي وجنوب أفريقيا وليسوتو وترينيداد وتوباغو وفييت نام) لدمج تقييم النظام الإيكولوجي وعمليات إعداد السيناريوهات والتقييم الاقتصادي لخدمات النظام الإيكولوجي بصورة أفضل في التخطيط الوطني للتنمية المستدامة، من خلال مشروع خدمات النظام الإيكولوجي التابع له (Proecoserv)؛

(ج) دراسات تقدير القيمة الاقتصادية التي حظت بتأييد بالفعل في عدد من البلدان من جانب الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وكذلك العمل المفاهيمي الجاري لوضع منهجية لتقدير قيمة موارد الأراضي وخدمات النظم الإيكولوجية، من خلال الاتحاد المعني بتوفير خيارات مستدامة لاستخدام الأراضي؛

(د) التقدم الذي أحرزته الشراكة العالمية من أجل إدراج الثروة في المحاسبة وتقدير قيمة خدمات النظم الإيكولوجية التي يقودها البنك الدولي، في تشجيع المحاسبة البيئية، بما في ذلك التركيز على قيمة رأس المال الطبيعي في عدد من البلدان التجريبية (بوتسوانا وكولومبيا وكوستاريكا ومدغشقر والفلبين)؛

(هـ) الأنشطة التي يدعمها مشروع رأس المال الطبيعي التابع لجامعة ستانفورد والصندوق العالمي للطبيعة ومنظمة حفظ الطبيعة وجامعة مينيسوتا في عدد من البلدان التجريبية لتطبيق برمجيته InVEST لرسم الخرائط، وقياس وتقدير قيمة النظم الإيكولوجية، بطريقة مكانية بحتة، في النظم البحرية والأرضية ونظم المياه العذبة، بغية دعم عملية صنع القرار في سياقات مختلفة، بما في ذلك: المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية والتخطيط المكاني والتخطيط الذي يسمح بالتنمية والتكيف مع المناخ.

باء - تنفيذ الهدف 3 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي: الجهود الرامية إلى التصدي بشكل إيجابي للحوافز الضارة القائمة وإلى تشجيع التدابير الحافزة الإيجابية

18- حث مؤتمر الأطراف، في الفقرة 9 من المقرر 44/10، الأطراف والحكومات الأخرى على تحديد الأولويات وتحقيق زيادة كبيرة فيما تبذله من جهود إيجابية في تحديد الحوافز الضارة القائمة في القطاعات التي يمكن أن تؤثر على التنوع البيولوجي، وإزالتها والتخلص التدريجي منها وإصلاحها، بغية التقليل من آثارها السلبية أو تجنبها، مع مراعاة الهدف 3 من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، ومع إدراك أن القيام بذلك يتطلب لاحقا إجراء تحليلات بعناية للبيانات المتاحة وتعزيز الشفافية، من خلال آليات الاتصال الجارية والشفافة بشأن حجم الحوافز الضارة المقدمة وتوزيعها، فضلا عن تبعات القيام بهذا الإجراء، بما في ذلك بالنسبة لأساليب عيش المجتمعات الأصلية والمحلية.

19- وشجع مؤتمر الأطراف، في الفقرة 10 من المقرر 44/10، الأطراف والحكومات الأخرى على تعزيز تصميم وتنفيذ تدابير حافزة إيجابية، في جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية، من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام بحيث تكون فعالة وشفافة ومستهدفة ومرصودة بشكل ملائم وفعالة من حيث التكلفة بالإضافة إلى اتساقها وتجانسها مع الاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى، وألا تؤدي إلى توليد حوافز ضارة. وشجع مؤتمر الأطراف، بموجب الفقرة 12 من المقرر نفسه، الأطراف والحكومات الأخرى على العمل مع قطاع الأعمال والشركات عند تصميم وتنفيذ التدابير الحافزة الإيجابية من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

20- وبذلك، فإن الأطراف والحكومات الأخرى ستسهم في تنفيذ الهدف 3 من أهداف أيشي، الذي يسعى إلى إزالة الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي، بما فيها الإعانات، أو التخلص التدريجي منها أو إصلاحها، بحلول عام 2020 على أبعد تقدير، من أجل تقليل أو تجنب الآثار السلبية، ووضع وتطبيق حوافز إيجابية في سبيل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، بما يتفق وينسجم مع الاتفاقية وغيرها من الالتزامات الدولية ذات الصلة، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية الوطنية.

التصدي للحوافز الضارة، بما في ذلك الإعانات

21- قدمت خمسة أطراف (الاتحاد الأوروبي وفرنسا والهند وإسبانيا والمملكة المتحدة) تقارير عن التصدي للحوافز الضارة، بما في ذلك الإعانات. ويشير الاتحاد الأوروبي إلى الأنشطة المخططة ذات صلة في استراتيجيته للتنوع البيولوجي 2011-2020، والتي تناقشها حاليا الدول الأعضاء. وكلفت المفوضية الأوروبية مؤخرا من جانب مجلس البيئة بتحديد معايير لتحديد الإعانات الضارة للتنوع البيولوجي على صعيد الاتحاد الأوروبي، وإعداد خريطة طريق لإزالتها أو التخلص التدريجي منها أو إصلاحها بحلول عام 2020. وأشار الاتحاد الأوروبي في تقريره المحدث إلى العمليات الجارية في مجال إصلاح السياسة الزراعية المشتركة والسياسة المشتركة بشأن مصايد الأسماك.

22- وتوفر فرنسا والهند والمملكة المتحدة معلومات تحليلية ملموسة من دراسات أكملت:

(أ) قدمت فرنسا تحليلا شاملا للآثار الضارة المحتملة للإعانات أو النفقات العامة التي تسهم في الأسباب الجذرية المحددة لتدهور التنوع البيولوجي، وهي: (1) تدمير الموائل أو تدهورها؛ و(2) الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية المتجددة (التربة والأسماك والمياه)؛ و(3) التلوث؛ و(4) الأنواع الغريبة الغازية؛ و(5) تغير المناخ. وتحدد هذه الدراسة أيضا خيارات إزالة النفقات العامة الضارة المحددة أو التخلص التدريجي منها أو إصلاحها؛

(ب) أوجزت الهند تحليلات الآثار المحتملة على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي الناتجة عن الإعانات الرئيسية، مثل: إعانات الأغذية وأسعار المحاصيل؛ وإعانات الأسمدة؛ وإعانات الري؛ وإعانات الطاقة؛

(ج) أشارت الوثيقة البيضاء بشأن المياه للمملكة المتحدة إلى أوجه قصور وحوافز ضارة بموجب نظامها الحالي لاستخراج المياه.

تشير فرنسا والمملكة المتحدة أيضا إلى أنشطة إصلاح ملموسة اتخذت نتيجة لهذه الدراسات:

(أ) على سبيل المثال في حالة فرنسا، إصلاح ضرائب التحضر للحد من الزحف العمراني وتثبيط الأفراد لعدم استخدام السيارات، وتشير فرنسا في تقريرها المحدث إلى إصلاحات إضافية مثل إلغاء تخفيضات الضرائب على المبيعات للمبيدات، ما لم تستخدم في الزراعة العضوية؛ وإصلاح رسوم تصريف المياه؛

(ب) إصلاح نظام تراخيص استخراج المياه في المملكة المتحدة.

23- وتشير المملكة المتحدة إلى أنشطتها على صعيد الاتحاد الأوروبي الرامية إلى تشجيع السياسات الزراعية المشتركة والسياسات المشتركة بشأن مصايد الأسماك التي تؤدي إلى تسليم الموارد الطبيعية المستدامة واستخدامها على نحو فعال، بما في ذلك زيادة التركيز على تحسين النتائج والتخفيف من حدة تغير المناخ والتنوع البيولوجي.

وتشير إسبانيا والمملكة المتحدة إلى الالتزامات المؤخرة لإجراء تحليل شامل للإعانات العامة ذات الآثار الضارة على التنوع البيولوجي بما في ذلك تحديد خيارات للإزالة أو التعديل.

24- كما وفرت المملكة المتحدة، في تقريرها المحدث، أداة لإرشاد عملية إصلاح الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي، تشير إلى نهج منتظم يتبع خطوة بخطوة ويهدف إلى تقديم معلومات عن عملية تحديد وإصلاح الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي. ويصمم النهج ليكون مرنا بحيث يعالج مجموعة واسعة من الحالات في المملكة المتحدة وبلدان أخرى يتأثر فيها التنوع البيولوجي سلبا من الحوافز، وإعداد نهج لإصلاحها.

25- ويبدو أن التقدم بشأن هذا العنصر من الهدف 3 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي مختلط، حيث أن الأطراف المبلغة عموما في مراحل مبكرة من التنفيذ. وكحد أدنى، تشير الأطراف إلى التزامها بتحليل السياسات العامة بغية تحديد الحوافز الضارة، فضلا عن الخيارات لإزالتها أو التخلص التدريجي منها أو إصلاحها. وقد اضطلعت بعض الأطراف بالفعل بمثل هذه التحليلات، إما بصورة شاملة أو لقطاعات معينة. ومع ذلك، في حين أن هناك بعض حالات النجاح، فإن النجاح المبلغ عنه بشأن إزالة الحوافز الضارة أو التخلص التدريجي منها أو إصلاحها لم يكن كبيرا.

26- وتعتبر الدراسات "التي تجري تحليلات بعناية للبيانات المتاحة"، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 9 من المقرر 44/10، هامة لتحديد الحوافز الضارة – في الواقع، هناك تسلسل منطقي من تحديد الحوافز الضارة بما في ذلك خيارات إزالتها أو التخلص التدريجي منها أو إصلاحها، للاضطلاع بإجراءات سياساتية ملموسة. ومن الناحية الأخرى، تجدر الإشارة إلى أنه، مثلا في ضوء تحليلات وتوصيات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي حظت بتأييد بالفعل في بعض الحالات وجرى زيادة توضيحها في الدراسات الوطنية،[1] فإن العمل التحليلي بشأن هذه المسألة، وخاصة بشأن الإعانات الضارة بيئيا في قطاعات مثل الزراعة أو مصايد الأسماك لا يجب أن يبدأ بالضرورة من الصفر. ولذلك قد يكون من المفيد التأكيد على أن إجراء دراسات لتحديد الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك الإعانات، ينبغي ألا يؤخر الإجراءات السياساتية الفورية في الحالات التي تكون فيها الحوافز الضارة المرشحة للإزالة أو التخلص التدريجي منها أو الإصلاح معروفة بالفعل، وينبغي الدعوة إلى اتخاذ إجراءات فورية في هذه الحالات. وعلاوة على ذلك، ينبغي أيضا اغتنام الفرص لإزالة الحوافز الضارة، بما في ذلك الإعانات، والتي تنشأ أثناء دورات استعراض السياسات القطاعية القائمة، على الصعيدين الوطني والاقليمي، أو التخلص التدريجي منها أو إصلاحها (انظر الفقرتين 4 (ب) و(ج) من التوصية 14/16).

27- وفي الفقرة 4 (أ) من توصيتها 14/16، أوصت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية بتوجيه دعوة إلى "الأطراف والحكومات الأخرى لإعداد وتطبيق أدوات لتحديد الحوافز التي تضر بالتنوع البيولوجي، فضلا عن طرائق رصد التقدم المحرز نحو الهدف 3 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، باستعمال المؤشر ذي الصلة لاستراتيجية حشد الموارد (المؤشر 13 بالفقرة 7 من المقرر 3/10)؛" وفي هذا السياق، ولكي يلهم مؤتمر الأطراف مثل هذا العمل، يمكن للمؤتمر أن يحيط علما، كديباجة لهذه الفقرة الفرعية، بالأدوات الموجودة بالفعل التي وضعتها بعض الأطراف.

تشجيع التدابير الحافزة الإيجابية

28- يبدو أن الأطراف والحكومات الأخرى التي قدمت تقارير حققت تقدم أكبر في تشجيع التدابير الحافزة الإيجابية، حيث أشارت جميع هذه الأطراف تقريبا والولايات المتحدة الأمريكية إلى مجموعة واسعة من برامج الحوافز الملموسة المنفذة بالفعل، بما في ذلك في قطاعات مثل الزراعة والحراجة. وتشمل البرامج: المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية؛ وإعفاءات ضريبية أو خطط خصم ضريبي؛ ودعم لتسويق وتطوير الأسواق، بما في ذلك إصدار الشهادات، والتأمين المدعوم لأنشطة اقتصادية محددة مثل الزراعة العضوية؛ ومصارف التنوع البيولوجي. كما أشارت بعض التقارير إلى إشراك القطاع الخاص في تصميم وتنفيذ التدابير الحافزة الإيجابية. وعلى وجه الخصوص:

(أ) بدأت إكوادور، في عام 2008، البرنامج الوطني للحوافز من أجل حفظ الغابات الأصلية، والذي يغطي أكثر من 000 882 هكتار، واستفاد منه أكثر من 000 90 مشارك منذ إنشائه؛

[1] مثل الدراسة المشار إليها أعلاه المقدمة من فرنسا، والمتاحة في: http://www.strategie.gouv.fr/system/files/2011-21-10-cas_rapp_biodiversite.pdf.

(ب) أشار الاتحاد الأوروبي، في تقريره المحدث، إلى وضع استراتيجية البنية التحتية الخضراء، بما في ذلك مصادر التمويل الممكنة للأنشطة المتعلقة بالبنية التحتية الخضراء، المقرر اعتمادها بنهاية عام 2012، وإعداد مبادرة بشأن عدم وجود صافي في فقدان النظم الإيكولوجية وخدماتها بحلول عام 2015؛

(ج) بدأت فنلندا، في عام 2008، برنامجها المتعلق بالتنوع البيولوجي للغابات الذي يسعى إلى حماية أكثر من 000 96 هكتار من الغابات ذات القيمة الإيكولوجية عن طريق إنشاء مناطق الحفظ الدائم وإبرام عقود حفظ طوعي (20 سنة) بشأن الأراضي الخاصة. ويقدم أصحاب الغابات طلبات للمشاركة من خلال عطاءات تنافسية؛

(د) قدمت فرنسا إعفاءات ضريبية على الأراضي غير المطورة في المناطق الرطبة، فضلا عن المناطق المحمية، وخصومات على ضرائب الدخل لأعمال الاسترداد والصيانة في هذه المناطق؛ فضلا عن مزايا ضريبية للحصول على الأموال البيئية ("أموال المنح")؛

(هـ) تشير الهند إلى دعمها لإصدار شهادات للمزارع العضوية، فضلا عن البنية التحتية للتسويق، وكذلك تقديم قروض مدعومة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم الموارد البيولوجية بطريقة مستدامة. وتستكمل هذه التدابير بأنشطة طوعية للقطاع الخاص، مثلا لتشجيع الاستخدام المستدام للنباتات الطبية الهامة. ويعتبر برنامج إصدار شهادات الإبهام الخضراء مبادرة لإصدار الشهادات الطوعية ويقوم بتقدير الشركات الرائدة في الحفظ الطوعي؛

(و) تشير المملكة المتحدة إلى مجموعة كبيرة من الحوافز المتاحة، مثلا في إطار برامج الزراعة البيئية، لإدارة الموائل على نطاق واسع واستردادها وإعادة إنشائها لتحسين إدارة المياه؛ والتدابير التعويضية التي يتطلبها نظام التخطيط، وتجربة تعويضات التنوع البيولوجي؛

(ز) توفر الولايات المتحدة الأمريكية حوافز إيجابية في إطار مبادرة موائل الطيور المهاجرة التي تخصص 000 470 فدان للاسترداد والتعزيز، بما في ذلك توفير الأغذية والمياه والموائل الحرجة لمجموعات الطيور. كما توفر حوافز إيجابية لملاك الأراضي الزراعية في إطار برنامج احتياطيات الحفظ، في شكل مدفوعات إيجار سنوي ومساعدة في تقاسم التكاليف لإنشاء غطاء حفظ الموارد طويل الأجل للمزارع المؤهلة.

29- وفيما يتعلق بإشراك القطاع الخاص، تشير إسبانيا وتايلند (التقرير الجديد) والمملكة المتحدة إلى إعداد ونشر إرشادات، مثل استراتيجيات أفضل الممارسات، لمساعدة الشركات على إدماج التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في عملياتها الخاصة بصنع القرار والإبلاغ عن آثارها البيئية.

30- وتقيم الهند روابط صريحة لإزالة الحوافز الضارة تدريجيا كجزء لا يتجزأ من مجموعة الحوافز. ومن شأن إزالة الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي أو التخلص التدريجي منها أو إصلاحها أن تكون التدابير الحافزة الإيجابية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام أكثر فعالية و/أو أقل تكلفة. وقد يكون من المفيد تذكر هذه الروابط.

31- وقدم عدد من المنظمات والمبادرات الدولية تقارير عن الأنشطة ذات الصلة لدعم البلدان في تصميم وتنفيذ التدابير الحافزة الإيجابية. وتشتمل الأنشطة على ما يلي:

(أ) الأنشطة المؤخرة لمبادرة التجارة البيولوجية للأونكتاد التي تهدف إلى تشجيع تسويق المنتجات القائمة على التنوع البيولوجي المنتجة بطريقة مستدامة، بما في ذلك إنشاء وتوطيد منصة التنوع البيولوجي للموضة ومستحضرات التجميل التابعة لها؛

(ب) دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحديد خيارات التمويل للمدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، بما في ذلك الدعم في مجال السياسات والدعم المؤسسي، كجزء من مشروعه العالمي المستمر لثلاث سنوات "بناء سياسة تحويلية وأطر تمويل لزيادة الاستثمار في إدارة التنوع البيولوجي"، الذي يموله الاتحاد الأوروبي ويغطي ثمانية بلدان (الأرجنتين وإكوادور وسيشيل وماليزيا وأوغندا وجنوب أفريقيا وكازاخستان والفلبين)؛

(ج) قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الأدوات المستخدمة في السياسات البيئية وإدارة الموارد الطبيعية، التي تدار بالتعاون مع الوكالة الأوروبية للبيئة، فضلا عن العمل التحليلي المؤخر بشأن فعالية تكاليف المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية وكذلك زيادة تمويل القطاع الخاص من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؛

(د) إعداد نظام بطاقة الدرجات من قبل الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومركز البحوث الزراعية الاستوائية والتعليم العالي لتقييم مدى إمكانية تطبيق 14 آلية حوافز رئيسية في سياق بلد معين؛ مما يدعم تحديد آليات مناسبة للإدارة المستدامة للأراضي في بلد معين أو في سياق موقع ما؛

(هـ) العمل الجاري للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة بشأن آليات التمويل المبتكرة التي تخلق حافزا تجاريا لحفظ التنوع البيولوجي، بما في ذلك مبادرة التنمية الخضراء، ومنهجية التعويض لخدمات النظام الإيكولوجي للأراضي الرطبة، فضلا عن تعاونه مع مبادرات القطاع الخاص مثل المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة وإعداد إرشاداته لتقدير قيمة النظم الإيكولوجية المؤسسية، والتطبيق اللاحق للنهج في عدة قطاعات صناعية ذات آثار كبيرة؛

(و) العمل المؤخر الذي قام بها مركز هيلمولتز الألماني للبحوث البيئية لإعداد نهج شبكي يهدف إلى أن يوفر على نحو فعال معارف دراسة اقتصاديات النظم الإيكولوجية ذات الصلة للمستخدمين في مجال العلوم والسياسات، مما يؤدي بالتالي إلى تعزيز الصلة بين السياسات والبحوث بصفة خاصة.

32- وفي عدد من الحالات، يسهم العمل بصورة مباشرة في بناء القدرات الوطنية أو تعزيزها، بما يتماشى مع الفقرة 8 من المقرر 44/10، إما في شكل بناء القدرات قصيرة الأجل من خلال حلقات عمل وطنية أو دون إقليمية مثلا أو في شكل أنشطة مشاريع طويلة الأجل لعدد محدود من البلدان، مثل مشروع يموله مرفق البيئة العالمية لخدمات النظم الإيكولوجية وينفذه برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

33- وتعاون عدد من هؤلاء الشركاء بشكل وثيق مع أمانة الاتفاقية في عقد حلقات عمل لبناء القدرات ما بعد دراسة اقتصاديات النظم الإيكولوجية عملا بالفقرة 17 (و) من المقرر 2/10 والفقرة 7 من المقرر 44/10 (انظر القسم ثالثا أدناه لمزيد من التفاصيل).

جيم - تنفيذ الهدف 4 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي: أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

34- دعا مؤتمر الأطراف، في الفقرة 12 من المقرر 44/10، الأطراف والحكومات الأخرى إلى تعزيز، حسب الاقتضاء، أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في القطاعين العام والخاص على حد سواء، بما في ذلك من خلال مبادرات قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، وسياسات المشتريات التي تتماشى مع أهداف الاتفاقية، ووضع أساليب لتعزيز المعلومات القائمة على قاعدة علمية بشأن التنوع البيولوجي في قرارات المستهلكين والمنتجين، بما يتسق ويتجانس مع الاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة.

35- وبذلك، فإن الأطراف والحكومات الأخرى ستسهم في تنفيذ الهدف 4 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، والذي يدعو الحكومات والشركات وأصحاب المصلحة على جميع المستويات إلى أن يكونوا، بحلول عام 2020 على أبعد تقدير، قد اتخذوا الخطوات اللازمة لتحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدامين أو نفذوا هذه الخطوات وأن يكونوا قد حافظوا على الآثار المترتبة على استخدام الموارد الطبيعية ضمن الحدود الآمنة إيكولوجيا.

36- وقدمت أربعة بلدان والاتحاد الأوروبي تقارير بشأن هذا البند، أساسا من خلال الإشارة إلى مجموعة من الأنشطة الملموسة التي تسعى إلى تحقيق استدامة الاستهلاك والإنتاج، بما في ذلك سياسات الشراء الخضراء، وربما في سياق الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين أو السياسات الوطنية للشراء الأخضر. وتشمل الأنشطة توفير إرشادات وإسداء مشورة مهنية بشأن كيفية تحسين كفاءة الموارد، مثلا في قطاعي البناء والإنتاج، ودعم تحليل دورة الحياة واختبار المنتجات الاستهلاكية؛ ودفع التجارة العادلة؛ وإعداد إرشادات وكتيبات للشراء الأخضر. وعلى وجه الخصوص:

(أ) سيجري في ربيع عام 2012استعراض استراتيجية فنلندا الوطنية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين التي بدأت في عام 2006. وأنشئ مركز لكفاءة المواد يقدم خدمات إلى الشركات ومشورة إلى المستهلكين ومؤسسات القطاع العام بشأن مختلف السبل لتحسين كفاءة المواد؛

(ب) تشارك الهند في برنامج لبناء القدرات لمدة عامين، بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الاستهلاك المستدام. وتشتمل الأنشطة على تشجيع المباني الخضراء وتعزيز مفهوم التجارة العادلة وتشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال إدارة النفايات. وفيما يتعلق بالإنتاج المستدام، تشتمل الأنشطة على التطوير المستمر للمشتريات الخضراء والمبادئ التوجيهية للمشتريات وتشجيع إنتاج الأغذية العضوية؛

(ج) اعتمدت إسبانيا خطة للشراء الأخضر وتقوم حاليا بإعداد أدلة إرشادات لتنفيذ الخطة؛

(د) تشتمل الأنشطة ذات الصلة في المملكة المتحدة على ما يلي: اعتماد معايير الشراء المستدام؛ ودعم البحوث لتقييم آثار دورة حياة المنتجات، وتقديم معلومات إلى الإجراءات الرامية إلى خفض هذه الآثار؛ وإسداء المشورة التقنية وتوفير الدعم المالي لتحسين كفاءة الموارد، من خلال برنامج الإجراءات المتعلقة بالنفايات والموارد.

وتشير إسبانيا أيضا إلى أن هناك دراسة تجري حاليا لتحديد ما إذا كان يتعين إدراج معايير محددة بشأن التنوع البيولوجي في الخطة الوطنية للشراء الأخضر، وفقا لأهداف استراتيجيتها وخطة عملها الوطنية للتنوع البيولوجي. وقد يكون من المفيد أيضا مراعاة هذه الروابط، حسب الاقتضاء، من جانب الأطراف الأخرى في الاتفاقية.

ثالثا – الأنشطة التي اضطلع بها الأمين التنفيذي

37- عملا بالفقرة 14 من المقرر 44/10، استمر الأمين التنفيذي في مواصلة تعزيز تعاونه مع المنظمات والمبادرات المذكورة أعلاه، بغية حفز العمل المذكور في المقرر ودعمه وتيسيره وضمان تنسيقه بشكل فعال مع برنامج العمل بشأن التدابير الحافزة بالإضافة إلى غيره من برامج العمل المواضيعية وبرامج العمل المشتركة بين القطاعات في إطار الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، تعاون الأمين التنفيذي مع لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالمحاسبة البيئية والاقتصادية، والمسؤولة عن الأعمال الجارية لتنقيح نظام الأمم المتحدة المتكامل للحسابات البيئية والاقتصادية. ويعتبر تعزيز منهجيات حسابات النظم الإيكولوجية عنصرا من عناصر هذا العمل الجاري. ووفقا لذلك، نقل الأمين التنفيذي الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011–2020 والهدف 2 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي إلى علم لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالمحاسبة البيئية والاقتصادية.

38- وطلبت الفقرة 7 من المقرر 44/10 إلى الأمين التنفيذي، أن يعقد، بالتعاون مع الشركاء ذوي الصلة، ومع الأخذ في الحسبان أعمال مبادرة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، فضلا عن العمل المماثل على المستوى الوطني أو الإقليمي، حلقات عمل إقليمية من أجل تبادل الخبرات العملية فيما بين الممارسين بشأن إزالة التدابير الحافزة الضارة والتخفيف من حدتها، بما في ذلك على سبيل المثال وليس الحصر، الإعانات الضارة، وبشأن التشجيع على الحوافز الإيجابية، بما في ذلك على سبيل المثال وليس الحصر، الحوافز القائمة على السوق، بغية بناء القدرات أو تعزيزها، وتعزيز الفهم المشترك بين الممارسين. وطلبت الفقرة 17 (و) من المقرر 2/10، دعم البلدان، من خلال حلقات العمل وبناء القدرات، في الاستفادة من النتائج التي توصلت إليها دراسة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في إدماج قيم التنوع البيولوجي في السياسات الوطنية والمحلية والبرامج وعمليات التخطيط ذات الصلة.

39- ومن أجل ضمان جدوى التكاليف وتحقيق أقصى قدر من التآزر مع سلسلة حلقات العمل دون الإقليمية بشأن تنقيح الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي التي عقدت على النحو المنصوص عليه في الفقرة 17 (أ) من المقرر 2/10، عقد عدد من حلقات العمل هذه في شكل "مجموعات اقتصاد" إضافية في تعاقب مع حلقات عمل الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي أو أدمجت فيها؛ وهي تلك التي عقدت من أجل: (1) أفريقيا الجنوبية (كاسان، بوتسوانا، 14 إلى 20 مارس/آذار 2011)؛ و(2) جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا (شيان، الصين، 9 إلى 16 مايو/أيار 2011)؛ و(3) المحيط الهادئ (نادي، فيجي، 3 إلى 7 أكتوبر/تشرين الأول 2011)؛ ومنطقة البحر الكاريبي (سان جورج، غرينادا، 17 إلى 21 أكتوبر/تشرين الأول 2011)؛ وأمريكا الوسطى (سان خوسيه، كوستاريكا، 28 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 2 ديسمبر/كانون الأول 2011). وعقدت حلقات عمل لبناء القدرات ما بعد دراسة اقتصاديات النظم الإيكولوجية لشمال أفريقيا والشرق الأوسط (في بيروت، لبنان، في الفترة 21–23 فبراير/شباط 2012)؛ ولأمريكا الجنوبية (في سانتياغو، شيلي، في الفترة 15–17 مايو/أيار 2012)؛ ولأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (في تبليسي، جورجيا، في الفترة 29–31 مايو/أيار 2012). وعقد اجتماع لمجموعة اقتصادية لمدة يومين في تعاقب مع حلقة العمل الثانية للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية

للتنوع البيولوجي لأفريقيا (أديس أبابا، إثيوبيا، 28 فبراير/شباط إلى 2 مارس/آذار 2012). وتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكاتبهما الإقليمية فضلا عن مكتب دراسة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ومشروع رأس المال الطبيعي تعاونا وثيقا في عقد حلقات العمل هذه.

40- كما أن زيادة وعي المسؤولين الحكوميين بالاستخدام المناسب لتقنيات التقييم الاقتصادي، فضلا عن الحوافز من بين الفوائد المشار إليها في كثير من الأحيان لحلقات العمل هذه، ويبدو أنه من المفيد مواصلة عقد مثل حلقات العمل هذه لهذا الجمهور، وربما في مواضيع معينة وفقا للاحتياجات التي تعرب عنها الأطراف في مناطق فرعية محددة (انظر الفقرة 12 (ج) من التوصية 14/16). غير أنه يشار في كثير من الأحيان إلى أن القدرات الوطنية التقنية اللازمة لاعتماد نهج التقييم الاقتصادي والتوصيات الأخرى لدراسة اقتصاديات النظم الإيكولوجية بوصفها تحديات كبيرة على الصعيد الوطني. وفي الواقع، فإن عدم وجود الخبرة التقنية الكافية في هذا المجال قد يشكل عائقا في كثير من الأحيان أمام الاستخدام الفعال لأي رأس مال يتم حشده لعملية تنقيح الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. ولا يمكن سد هذه الفجوة في الخبرات التقنية بتنظيم عدة حلقات عمل بشأن بناء القدرات تعقد على مدار عدد محدود من الأيام. وفي هذا السياق، تشير الهند في تقريرها إلى احتياجات بناء القدرات المحددة بالنسبة لطلبة الدراسات البيئية كمجموعة تركيز حاسمة، بما في ذلك بشأن: (1) أشكال وتصنيف التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية؛ و(2) الروابط المتداخلة التي تميز النظم البيئية وخدمات النظم الإيكولوجية؛ و(3) علم الطاقة الإيكولوجية ودوراتها؛ و(4) تقنيات التقييم الاقتصادي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛ و(5) تقييم الآثار البيئية وآثار الأضرار؛ و(6) الانثروبولوجيا الإيكولوجية. ولذلك هناك حاجة إلى تطوير دعم مناسب طويل الأجل وبناء القدرات اللازمة لذلك (انظر الفقرة 9 من التوصية 14/16).

رابعا- الطريق المقترح إلى الأمام

41- يبدو بصفة عامة أن المعلومات الجديدة التي وردت مشمولة بالتوصية 14/16 للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية. وبالإضافة إلى ذلك، قد يرغب مؤتمر الأطراف في أن يحيط علما بأدوات الإرشادات لتحديد الحوافز الضارة التي أعدتها بالفعل بعض الأطراف، وعلى سبيل المثال في شكل صيغة ديباجة للفقرة 4 (أ) من توصية 14/16 للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية.